ومن المدهش، حقاً، ان كثيراً من المؤسسات قد نشأ في سياق أحداث الانتفاضة وتفاعلاتها. وهذا يؤكد صحّة المقولة النظرية التي طرحها شارب وغيره من منظري المقاومة المدنية، وهي ان «كثيراً من الابنية الاجتماعية والمؤسسية يكون راسخاً في المجتمع، غير ان بعضها ينشأ في غمار تطوّر عملية المقاومة»(٢٠). ومن ذلك نشأة «التعاونيات الشعبية» التي تعتبر نموذجاً جديراً يقوم على توجّه انتاجي تشغيلي، بهدف استيعاب الاعضاء العاملين ليعتمدوا، في حياتهم، اعتماداً تامّاً على التعاونية. وهي، بذلك، تختلف عن التعاونيات الخدمية (تعاونيات النقل والتسويق)؛ كما ان فلسفتها تقوم على عدم الحصول على المساعدات، أو التمويل، من مؤسسات خارجية، ومن ثمّ، التخلّص من التبعية، واستغلال ما هو متوفّر محلياً من الامكانات. لقد تكوّنت عشرات التعاونيات من هذا الطراز في الضفة والقطاع خلال الانتفاضة، وهي تضمّ ما بين ٥ و٢٠ عضواً، وذلك على مستوى الاحياء أو القرى، وتعمل في مجالات محدودة، لكن هامة، مثل العمل الزراعي وتربية الدواجن والاغنام والابقار وتوزيع الحليب وبعض المنتجات الصناعية الأولية (كالمخلّلات)؛ وبعضها يعتمد، في التمويل، على التبرّعات من الاعضاء، أو أهالي الحيّ أو القرية. وعلى الرغم من ان هذا النمط من البنى الاجتماعية لا يزال جنينياً ويواجه مصاعب البدايات(٢١)، الاّ انه يعدّ انجازاً على طريق الاستقلال الاجتماعي - الاقتصادي المحلي، ولو في أدنى الحدود.

ويضيق المجال عن ذكر الكثير من المؤسسات الوطنية، والوظائف التي تضطلع بها، التي أفصحت الاحداث عن وجودها، مؤخراً، في الارض المحتلة. ولكن يبدو من المفيد القول ان هذه المؤسسات والأبنية تكاد تغطّي كل احتياجات المجتمع الفلسطيني. فهي تشتمل، اجمالاً ودون ترتيب، على تعاونيات زراعية، ونقابات عمالية، واتحادات مهنية، وجمعيات خيرية، واتحادات نسائية، وجمعيات رعاية طبية، وجمعيات لرعاية الطفولة، وجمعيات للاصلاح الاجتماعي والتنمية الريفية، وجمعيات لخدمات المحتاجين، ودور أيتام، ورياض أطفال، وجمعيات لأصدقاء المرضى، وجمعيات لمحو الأمية، وجمعيات للشبان المسلمين، ونوادي رياضية، وجمعيات للمكفوفين والمعاقين، وجمعيات للاسكان، وجمعيات للخدمات القانونية، وجمعيات لانعاش الاسرة. ويلاحظ ان هذه الابنية، القديمة منها والمستحدثة، تنتشر، جغرافياً، بحيث تكاد تغطّي مجمل أنحاء الارض المحتلة، في المدن والقرى والمخيّمات(٢٢).

لقد مارست هذه المؤسسات، ولا تزال تمارس، في حدود الممكن، دوراً في تحقيق خدمات كبيرة للمجتمع الفلسطيني، وبخاصة في المجالات التي تنطوي فيها خدمات السلطة في الجانب الاسرائيلي على نقص كبير. وهذا الدور هامّ جداً في طمأنة المجتمع الفلسطيني بأنه قادر على العمل والصمود الفاعل، بمعزل عن السلطة المحلية. وعلى سبيل المثال، فانه نظراً لقصور الخدمات الصحية الحكومية والخاصة، نشأت لجان للرعاية الطبية التطوّعية، في المناطق الريفية بصفة خاصة. وأقامت تلك اللجان عيادات متنقّلة اضافة الى انشاء مراكز صحية دائمة في تلك المناطق، الأمر الذي وفّر خدمة جليلة ابّان الانتفاضة. كذلك يمكن ان يشار الى «جمعية القانون في خدمة الانسان»، التي تقدّم خدمات عديدة لأبناء المجتمع الفلسطيني تحت الاحتلال، تتضمّن توفير المحامين للدفاع عن المتهمين والمعتقلين، وتوعية الأهالي بحقوقهم، وتنشر الكتيبات التوجيهية، وتقوم بحملات دولية للتعريف بانتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان، وتقوم بترجمة، وتلخيص، آخر القوانين الاسرائيلية(٢٣).

وفضلاً عن شبكة الأبنية والمؤسسات محدّدة المعالم والوظائف التي تواجه سواء نقص التنظيم البنيوي من جانب سلطة الاحتلال أو محاولات تحطيم الابنية الوطنية القائمة من جانب